

درجة عالية من الارتباط ما بين هؤلاء النواب الذين يدعون باستمرار الى تخفيض المساعدات للفلسطينيين او توطيئهم خارج فلسطين واولئك الذين يدعون الى زيادة العون العسكري الامريكى لاسرائيل . وكذلك فان اولئك النواب الذين يحبذون سياسة امريكىة اكثر اعتدالا في الشرق الاوسط ، في الوقت الذي يعبرون فيه عن تعاطفهم مع اللاجئيين ، يميلون الى الشك ، او على الاقل ، الى الحذر ، فيما يتعلق بفعالية المزيد من المساعدات العسكرية الامريكىة لاسرائيل .

في العام ١٩٤٧ ، ووفقا لقانون الحياد الامريكى للعام ١٩٣٩ وقانون التصدير للعام ١٩٤٠ ، فرضت الولايات المتحدة حظرا على بيع الاسلحة الى الشرق الاوسط ، وذلك لمنع تسابق في التسلح في الشرق الاوسط او لاضفاء مزيد من الثقة على الحياد الامريكى في المنطقة (٣٣) . ورغم ذلك فان تهريب الاسلحة الامريكىة الى اسرائيل بعد الحرب العربية - الاسرائيلية كان نشطا كما كان الامر كذلك قبل تلك الحرب . فقد كان التعاطف الحكومي والشعبي الامريكى مع اسرائيل امرا واضحا جدا في ذلك الوقت . وبعد قيام اسرائيل في ١٩٤٨ بدأت في البحث عن مصدر يمكن الاعتماد عليه في شؤون التسلح . فأجرى الزعماء الاسرائيليون اتصالات مع الولايات المتحدة لعقد صفقة اسلحة في العام ١٩٥٠ ، وفي الوقت نفسه اجروا اتصالات مماثلة مع بريطانيا وفرنسه . وكان موقف ادارة ترومان متذبذبا لان الحكومة الامريكىة كانت تريد الاحتفاظ بصداقة الدول العربية وبمساندة اسرائيل في الوقت نفسه . اما النواب في هذا الوقت فكانوا يطالبون بوقف جميع المساعدات العسكرية للدول الدربية وبتزويد اسرائيل بالاسلحة . فأدى ضغط انواب هؤلاء مع ما رافق ذلك من سياسة امريكىة بتأييد وجود اسرائيل في الشرق الاوسط الى اصدار البيان الثلاثي في العام ١٩٥٠ ، من قبل الولايات المتحدة وبريطانية وفرنسه ، وكان هذا البيان يقوم على مبدأ المساواة بين طرفي النزاع في الشرق الاوسط ، أي ايجاد نوع من التوازن بين القوة العسكرية للدول العربية مجتمعة والقوة العسكرية الاسرائيلية . بالاضافة الى اعتراف هذه الدول وتأييدها لحق اسرائيل في البقاء . وعمليا كان ذلك يعني ان التوازن العسكري يجب ان يكون لصالح اسرائيل ، ففي الوقت الذي كان فيه هذا « التوازن » المزعوم مهددا ، تسارع احدى هذه الدول او اكثر من واحدة الى اعادته الى حالته الطبيعية . وهكذا فان المطلب الاسرائيلي الدائم هو ان تسلح الدول العربية ، خاصة بعد صعود عبدالناصر كأكبر خطر على اسرائيل ، كان دائما يقلب التوازن العسكري ، وهكذا فان اسرائيل بحاجة دائمة الى مزيد من الاسلحة المتطورة . وقد هلل النواب ، وخاصة الصهيونيون منهم ، للبيان الثلاثي ولكنهم طلبوا مزيدا من الاثبات للدعم الامريكى . وصوروا اسرائيل على انها موقع متقدم في وجه التوسع السوفياتي في الشرق الاوسط ، واثنى جافيتس على فعالية الجيش الاسرائيلي الذي بإمكانه ان يصبح « جزءا من خط قوي للدفاع شرقي المتوسط » (٣٤) . وقد تكرر ذلك في السنوات اللاحقة ، على لسان جافيتس وسيلرز وغيرهما من النواب الصهيونيين . وكانت اندعوات لتسليح اسرائيل ترتكز على مقولة ان اسرائيل هي نقطة دفاع عن العالم الحر في الشرق الاوسط وان لها جيشا ممتازا يمكن الاعتماد عليه ، لذلك يجب تزويدها بالاسلحة ووفقا لقانون الامن المشترك (٣٥) .

وبعد انتخابات ١٩٥٢ صرح جون فوستر دالس ، وزير الخارجية الامريكىة الجديد آنذاك بأن على الولايات المتحدة ان تقدم الى دول الشرق الاوسط كميات محددة من المعونات العسكرية « للمساهمة في حفظ أمنها الداخلي وللمساعدة في تشجيع خطط السلام بين اسرائيل والدول العربية ولاقامة منظمة دفاعية اقليمية » (٣٦) . وكانت هذه السياسة التي تجسدت في حلف بغداد تفترض ان الاتحاد السوفياتي يشكل أكبر خطر على وجود الدول العربية ، وكان دالس يعتقد انه اذا ما اصبحت جميع دول